



تعميم رقم (١٤ / ٢٠٢٢)
حول السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي

إستناداً إلى إختصاصات وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٠) المتعلقة بإعتماد ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية ودعم وتبسيط إجراءات الخدمات وتحسين بيئة الأعمال عبر الخدمات الرقمية الأساسية، والتزامات سلطنة عُمان المصادق عليها في الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢١) والمتعلقة بإتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل وصول (نفاذ) الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تقنية المعلومات والاتصالات، قامت هذه الوزارة بإعداد وثيقة السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المنتجات والمعلومات والخدمات العامة القائمة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات.

بنود التعميم:

لضمان تطبيق سياسة النفاذ الرقمي تلتزم وحدات الجهاز الإداري للدولة المشمولة بنطاق التطبيق بالآتي:

١. البدء بتحويل خدماتها الرقمية المنشورة على المواقع الإلكترونية وضمن تطبيقات الهواتف النقالة إلى خدمات معززة بخاصية النفاذ الرقمي.
٢. تضمين "إمكانية النفاذ" كميزة مطلوبة في مشتريات تقنية المعلومات والاتصالات وذلك حسب المعايير الدولية للنفاذ الرقمي .
٣. يتعين على المؤسسات التنظيمية المشرفة على مؤسسات القطاع الخاص إلزام هذه المؤسسات بتصميم وترقية مواقعها ومنصاتها الحالية بما يتوافق مع المعايير الدولية للنفاذ الرقمي .



٤. توفير أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة لموظفيها من ذوي الإعاقة بهدف تمكينهم من أداء مهامهم الوظيفية.

وعليه، يرجى من وحدات الجهاز الإداري للدولة ومؤسسات القطاع الخاص المعنية الأخذ بكافة أحكام السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي (المرفقة)، ولزيد من المعلومات يرجى التواصل مع المختصين في هذه الوزارة من خلال البريد الإلكتروني (governance@mtcit.gov.om).

والله ولي التوفيق ...

م . سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



صدر في: ٢٧ محرم ١٤٤٤هـ

الموافق: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢م

س: ٥٩٣٩



bawo
العاصمة العربية الرقمية
Muscat Arab Digital Capital
2022

السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي أغسطس ٢٠٢٢ م

الصفحة 1	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

الإصدار والتوزيع:

تاريخ الإصدار	البريد الإلكتروني	جهة الإصدار
٢٠٢٢	Governance@mtcit.gov.om	المديرية العامة للسياسات والحوكمة وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

سجل الوثيقة:

النسخة	التاريخ	جهة الإصدار	الملاحظات
١	٢٠٢٢	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	

قائمة النشر:

١	جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص
---	--

الصفحة 2	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

فهرس المحتويات

المقدمة	٤
التعاريف والمصطلحات :	٤
الأهداف	٧
الغرض	٨
نطاق التطبيق	٨
إدارة الوثيقة	١١
الإلتزام بالسياسة	١١
الإصدارات ذات الصلة	١١

الصفحة 3	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

١. المقدمة

توجد مجموعة هائلة من المعلومات والخدمات على مواقع الإنترنت، غير أن عدم إمكانية النفاذ إلى العديد منها لا يزال يمثل حاجزاً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، حيث أن مفهوم النفاذ الرقمي يتلخص في أن تكون كافة المعلومات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات قابلة للنفاذ وسهلة الوصول من قبل جميع الأشخاص بمن فيهم الأشخاص من ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن.

تهدف سياسة النفاذ الرقمي إلى ضمان توفير فرص حياتية عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن للنفاذ إلى الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات إلى جانب إزالة الحواجز التي تحول دون ذلك.

٢. التعاريف والمصطلحات :

وحدات الجهاز الإداري للدولة : يقصد بها الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والمجالس، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة، أيأ كان إسمها، ويشمل ذلك ذلك الأشخاص الاعتبارية العامة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي كالهيئات العامة والمؤسسات العامة .

الوزارة: وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهات التنظيمية : تتضمن الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات المعنية بتنظيم القطاعات التي تشرف عليها وفي سياق هذه السياسة تطبق على (وزارة الإعلام، هيئة تنظيم الاتصالات، البنك المركزي العماني، هيئة تنظيم الخدمات العامة) .

الصفحة 4	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	------------------------------	-------------	-------------------------------	---

الأشخاص ذوي الإعاقة: "المادة ١ من إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي لإعاقة": تعني الأفراد الذين يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع آخرين، ويعتبر أيضاً من ذوي الإعاقة كبار السن المعوقون وظيفياً.

كبار السن: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن ٦٠ عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات. التنفيذ الرقمي: هو قابلية إستخدام منتجات أو خدمات أو معلومات ما قائمة على تقنية المعلومات أو الاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بنفس درجة وفعالية إستخدامها من قبل الأشخاص من غير الأشخاص ذوي الإعاقة.

تقنية المعلومات والاتصالات: تشمل طائفة واسعة من المعدات والبرمجيات والأجهزة والحواسيب والأنساق والنظم التي تمكن التواصل عبر الوسائل الإلكترونية. وهذا يشمل الأجهزة والنظم المستخدمة لتخزين ومعالجة وإسترجاع المعلومات الإلكترونية، وكذلك طائفة من الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لاسترجاع هذه المعلومات، فضلاً عن تلك المستخدمة في التواصل، في الوقت الفعلي، مع أشخاص آخرين.

النفاذ العمومي" أو "خدمات اتصالات النفاذ العمومي": خدمات تقنية المعلومات والاتصالات المقدمة للجمهور في المرافق العامة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، القائمة بذاتها من خلال الهواتف العمومية المدفوعة أو على أساس مشترك من خلال الأجهزة الموضوعة في الأماكن العامة مثل المختبرات السيبرانية ومقاهي الإنترنت ومراكز الاتصالات والمراكز

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	النسخة 1	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	الصفحة 5
---	-------------------------------	-------------	-------------------------------	-------------

المجتمعية المتعددة الأغراض والأكشاك الالية ونقاط النفاذ المجتمعية العامة إلى الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي.

المعايير الدولية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب: تشير السياسة الحالية إلى المعيار (WCAG 2.0) الذي وضعته مبادرة النفاذ إلى شبكة الويب (WAI) التابعة لإتحاد الشبكة العالمية (W3C) وتتألف من مجموعة من الإرشادات لجعل المحتوى قابلاً للنفاذ وتشمل (3) مستويات (A) و (AA) و (AAA) توضيحاتها كالتالي:

- المستوى (A) : يشير إلى مستوى الحد الأدنى من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به.
- المستوى (AA) : يشير إلى المستوى المتوسط من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به بعد أن يكون قد أوفى بجميع معايير نجاح المستوى (A) والمستوى (AA).
- المستوى (AAA) : يشير إلى أعلى مستوى من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به بعد أن يكون قد أوفى بجميع معايير نجاح المستوى (A) والمستوى (AA).

الموقع على شبكة الويب: يشير إلى مجموعة كاملة من الملفات الإلكترونية ميسورة النفاذ من خلال إسم نطاق محدد وهي تشمل جميع صفحات الاستقبال في موقع الويب والصفحات (بما في ذلك تطبيقات وخدمات الويب والمحتوى المتولد ديناميكياً) .

الاعلام الرقمي: هو الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية المتاحة للوصول إلى الجمهور ويشمل أدوات متعددة مثل المحطات التلفزيونية التفاعلية، والتلفزيون الأرضي الرقمي وتلفزيون الآي بي وتلفزيون الإنترنت والفيديو عند الطلب، والصحافة الإلكترونية،

الصفحة 6	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

ومنتديات الحوار، المدونات، المواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، الإذاعات الرقمية وغيرها.

الموقع الإلكتروني : عبارة عن مجموعة من صفحات الإنترنت ذات الصلة بما في ذلك محتوى الوسائط والتي في العادة يتم تحديدها بأسم نطاق مشترك ويتم نشرها على خادم إنترنت واحد على الأقل ويمكن الوصول إلى الموقع الإلكتروني عبر شبكة بروتوكول الإنترنت العامة مثل الإنترنت أو الشبكة المحلية الخاصة من خلال الرجوع إلى عنوان موحد للمعلومات يحدد عنوان الموقع الإلكتروني على الشبكة.

المنصة الرقمية: بوابة إلكترونية يستطيع المتعامل من خلالها الحصول على جميع الخدمات والوصول لأكثر من خدمة في مكان واحد.

التقنية المساعدة "أو" AT : هي أي تقنية معلومات واتصالات ومنتجات وأجهزة ومعدات وخدمات ذات صلة تستخدم للحفاظ على القدرات الوظيفية، أو زيادتها أو تحسينها، لدى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أو الإعاقة.

٢. الأهداف

١. ضمان نفاذ كافة أفراد المجتمع في سلطنة عمان وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات والإنترنت بمزاياها الرقمية وما توفره من فرص وآفاق.

٢. ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للإقتصاد الرقمي ورؤية عمان ٢٠٤٠ بكافة ركائزها لرفع مستوى جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وكبار السن لتمكينهم من العيش باستقلالية وضمان مشاركتهم الفعالة في مسيرة التنمية.

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	النسخة 1	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	الصفحة 7
---	-------------------------------	-------------	-------------------------------	-------------

٣. الوفاء بالتزامات سلطنة عُمان الدولية والأقليمية ذات الصلة بتمكين ذوي الإعاقة وكبار السن للمواقع الحكومية.

٤. الغرض

إرساء بيئة تمكينية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المنتجات والمعلومات والخدمات العامة القائمة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات.

٥. نطاق التطبيق

تطبق هذه السياسة على المستوى الوطني للدولة وتشمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ومؤسسات القطاع الخاص (الحكومية والخاصة) الخاضعة للتنظيم من قبل الجهات التنظيمية (وزارة الاعلام ، البنك المركزي العماني ، هيئة تنظيم الاتصالات ، هيئة تنظيم الخدمات العامة).

٦. بنود السياسة

لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى الخدمات والمنتجات القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات تطبق البنود التالية:

١. يتعين على وحدات الجهاز الإداري للدولة تبني المعايير الدولية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب حسب الضوابط التي تضعها الوزارة عند أي استثمار جديد أو تطوير في المنصات أو المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهواتف النقالة أو المحتوى الرقمي بأنواعه.

٢. تلتزم الوحدات خلال (٢٤) شهراً من اعتماد هذه السياسة بالبدء بتحويل خدماتها الرقمية الحالية المنشورة على المنصات والمواقع الإلكترونية وضمن تطبيقات

الصفحة 8	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

- الهواتف النقالة إلى خدمات معززة بخاصية النفاذ الرقمي ويحد أدنى المستوى (A) من معايير اتحاد الشبكة العالمية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب.
٣. يتعين على الوحدات خلال (٤) سنوات من تاريخ اعتماد هذه السياسة الانتقال إلى المستوى (AA) من معايير منظمة الويب العالمية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب وخدماتها الرقمية المنشورة على المنصات والمواقع الإلكترونية.
٤. يتعين على الجهات التنظيمية المشرفة على مؤسسات القطاع الخاص إلزام هذه المؤسسات بتصميم وترقية مواقعها ومنصاتها الحالية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب لتعزيز النفاذ الشامل لمعلوماتها وخدماتها.
٥. يقع على عاتق دوائر / أقسام تقنية المعلومات ومسؤولي مواقع الويب بالوحدات ضمان الإمتثال لهذه السياسة وإعداد الخطط الإنتقالية للنفاذ الرقمي.
٦. يتعين على وحدات الجهاز الإداري للدولة عند تصميم المواقع الإلكترونية من قبل مصادر خارجية ضمان إلزام هذه المصادر بمتطلبات إمكانية النفاذ إلى شبكة الويب.
٧. تلتزم الوزارة بإعداد المعايير والضوابط والإرشادات للنفاذ الرقمي الخاصة بشبكة الويب وتحديثها كلما إقتضت الحاجة ذلك.
٨. تلتزم الوزارة بتقديم المساندة والدعم للوحدات لضمان تنفيذ متطلبات النفاذ إلى شبكة الويب.
٩. تلتزم وزارة الإعلام بوضع المعايير والضوابط والإرشادات للنفاذ الرقمي الخاصة بالإعلام والمحتوى الرقمي وتحديثها كلما إقتضت الحاجة إلى ذلك.
١٠. تلتزم وحدات الجهاز الإداري للدولة المشمولة بنطاق تطبيق هذه السياسة بتوفير التقنيات المساعدة لموظفيها من ذوي الإعاقة بهدف تمكينهم من أداء مهامهم الوظيفية.

الصفحة 9	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
-------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

١١. يتعين على وحدات الجهاز الإداري للدولة تضمين "إمكانية النفاذ" كميزة مطلوبة في مشتريات تقنية المعلومات والاتصالات وذلك حسب المعايير الدولية للنفاذ إلى تقنيات المعلومات والاتصالات.
١٢. يتعين على وحدات الجهاز الإداري للدولة إدراج متطلبات إمكانية النفاذ، بالنسبة للعقود التي تتناول تطوير منتج أو خدمة يعتزم استخدامها من قبل شرائح المجتمع أو من موظفي الوحدة، في مواصفة وظائف وأداء المنتج أو الخدمة المطلوب تطويرها كجزء لا يتجزأ من العقد.
١٣. يتعين على الجهات التنظيمية المشرفة على مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم خدمات النفاذ العمومي إلزام هذه المؤسسات بتطبيق تحسينات على تقنيات المعلومات والاتصالات القائمة في المرافق العامة لضمان وضع نسبة معقولة من أجهزة وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات في متناول الأشخاص ذوي مختلف أنواع الإعاقة.

٧. التوعية:

١. تقع مسؤولية التوعية بهذه السياسة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات التي يسهل النفاذ إليها ويمزياها التقنيات المساعدة على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية.
٢. تقع مسؤولية نشر الوعي بأدوات النفاذ إلى الويب المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وبفوائد تقنية المعلومات والاتصالات الميسورة النفاذ للأشخاص ذوي الإعاقة وباقي أفراد المجتمع على عاتق الوزارة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الصفحة 10	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
--------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

٣. تعزيز الوعي بين شرائح المجتمع عن كيفية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لمرافق النفاذ العمومي هو من مسؤولية الجهات التنظيمية والمشغلين ومقدمي الخدمات المعنيين.

٨. إدارة الوثيقة:

- ١ تعود ملكية هذه السياسة إلى وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وستخضع للمراجعة كلما إقتضت الحاجة إلى ذلك.
- ٢ تدخل السياسة حيز التطبيق اعتباراً من تاريخ إعتمادها وتعميمها من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

٩. الإلتزام بالسياسة:

- ١ تتولى وزارة النقل والاتصالات وتقنية تقنية المعلومات الإشراف على مدى إلتزام وحدات الجهاز الإداري للدولة بهذه السياسة وعرض نتائج التقيد والإلتزام على مجلس الوزراء الموقر.

١٠. الإصدارات ذات الصلة:

- قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) .
- سياسة سهولة النفاذ الرقمي ومناخية الويب القطرية (٢٠١١).
- تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات لسياسات النفاذ الرقمي (٢٠٢١).
- تقرير السياسة النموذجية بشأن إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- الإتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٤).
- الدليل الإسترشادي لسياسة النفاذ الأسترالية (٢٠١٩) .
- لائحة تقديم خدمات الاتصالات لذوي الإعاقة رقم (٢٠١٤/٤١) لهيئة تنظيم الاتصالات.

الصفحة 11	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
--------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---

- مبادئ النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG) لإتحاد شبكة الويب العالمية (W3C) 2018
https://www.w3.org .
- نموذج الإسكوا للسياسية الوطنية للنفاذ الرقمي (٢٠٢١).
- التجربة الأردنية في النفاذ الرقمي لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (٢٠٢٠).

الصفحة 12	تاريخ الإصدار أغسطس ٢٠٢٢ م	النسخة 1	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
--------------	-------------------------------	-------------	-------------------------------	---